فين كويست

رؤية تحليلية للقطاع المصرفي الليبي

الملخص الاستراتيجي، الربع الأول 2026

يوليو 2026

إعداد فين كويست | نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

رؤية تحليلية للقطاع المصرفي الليبي

الملخص الاستراتيجي، الربع الأول 2026

15 يوليو 2026 | تقرير تحليلي من إعداد شركة فين كويست | نيويورك | الولايات المتحدة الأمريكية

دخل القطاع المصرفي الليبي عام 2026 وهو يتمتع بنطاق أوسع، وسيولة قوية، وزخم متحسن في الأرباح، وقاعدة رأسمالية أكبر. وتتمثل الفرصة على المدى القريب في تحويل هذه القوة في الميزانية العمومية إلى نمو منضبط، وحوكمة أقوى، وتحديث رقمي، وثقة أوسع في السوق.

تشير مؤشرات الربع الأول من 2026 إلى نظام مصرفي مرن يتمتع بقدرة كبيرة على التحديث. وقد تحقق هذا الأداء بالتوازي مع أجندة إصلاحية ورقابية أكثر نشاطاً قادها مصرف ليبيا المركزي خلال العام الماضي، شملت تشديد الضوابط على طلبات الاعتمادات المستندية، وزيادة التركيز على امتثال المصارف التجارية وحوكمتها، وتعزيز الإشراف القائم على المخاطر، ونشر المؤشرات المالية للقطاع المصرفي بوتيرة أكثر انتظاماً. كما سرّع مصرف ليبيا المركزي توسع خدمات الدفع الإلكتروني والفوري، ودعم الشمول المالي، وعزّز التنسيق بين المصارف ومقدمي خدمات الدفع، ورفع مستوى التركيز على الأمن السيبراني، واستمرارية الأعمال، والرقابة التنظيمية على الخدمات المالية الرقمية.

وفي ضوء ذلك، ارتفع إجمالي الأصول وودائع العملاء وحقوق الملكية مقارنة بنهاية 2025، فيما تحسنت ربحية الربع الأول بصورة ملموسة مقارنة بالفترة نفسها من 2025. ويعتمد هذا الموجز على بيانات مصرف ليبيا المركزي بوصفها قاعدة الأدلة الرئيسية، ويترجم المؤشرات المالية للقطاع والاتجاه الرقابي المتطور إلى دلالات عملية تتعلق بتوظيف السيولة، والانضباط الائتماني، والجاهزية للتصنيف، ونضج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والحوكمة، والتحول المصرفي الرقمي.

أبرز مؤشرات التقرير

263.6 مليار د.ل	201.0 مليار د.ل	%30.8	1.5 مليار د.ل	720
أصول القطاع	ودائع العملاء	كفاية رأس المال	صافي الربح	الفروع والوكالات
دون الحسابات خارج الميزانية / الربع الأول 2026	الربع الأول 2026	الربع الأول 2026	الربع الأول 2026	الربع الأول 2026

السيولة توفر القدرة، ويوفر رأس المال المتانة، وتوفر الربحية مجالاً لإعادة الاستثمار، وتوفر شبكة الفروع الانتشار. وتتمثل المهمة الاستراتيجية لعام 2026 في تحويل هذه المزايا إلى توظيف منضبط للميزانية العمومية ونماذج تشغيل مؤسسية أقوى.

نطاق هذا الإصدار

صُمم هذا التقرير للربع الأول من 2026 ليكون رؤية تحليلية للقطاع المصرفي الليبي موجهاً إلى القيادات التنفيذية ومجالس الإدارة والمستثمرين وأصحاب المصلحة المؤسسيين. ولا يهدف إلى أن يحل محل تشخيص شامل للقطاع المصرفي أو تقييم رقابي لكل مصرف على حدة. وقد توسع الإصدارات المستقبلية الإطار التحليلي ليشمل مؤشرات إضافية، مثل نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة القروض إلى الودائع، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، ونسبة التكلفة إلى الدخل، وتركيبة الإيرادات، وجودة المحفظة حسب القطاع الاقتصادي، وتركز الائتمان، ومقاييس مخاطر السيولة، ومؤشرات نقدية أوسع مثل سرعة تداول النقود.

ملاحظة: تم تقريب الأرقام المستمدة من تقارير مصرف ليبيا المركزي لأغراض العرض التنفيذي. وتُستبعد الحسابات خارج الميزانية / الحسابات النظامية ما لم يُذكر خلاف ذلك.

1. نظرة تحليلية عامة

في نهاية الربع الأول من 2026، بلغ إجمالي أصول المصارف التجارية، باستثناء الحسابات المقابلة، نحو 263.6 مليار دينار ليبي، مقارنة بنحو 245.7 مليار دينار ليبي في نهاية 2025. وباحتساب الحسابات المقابلة، بلغ إجمالي الميزانية المجمعة نحو 332.0 مليار دينار ليبي.

لا يزال هيكل تمويل القطاع يرتكز على ودائع العملاء. فقد ارتفع إجمالي ودائع العملاء من نحو 193.2 مليار دينار ليبي في نهاية 2025 إلى نحو 201.0 مليار دينار ليبي في نهاية الربع الأول من 2026. ويؤكد ذلك قوة قاعدة الودائع المحلية، ويوفر قدرة على تعزيز الوساطة الائتمانية وابتكار المنتجات مستقبلاً.

كما تظل الرسملة داعمة. فقد ارتفعت حقوق الملكية من نحو 19.9 مليار دينار ليبي في نهاية 2025 إلى نحو 20.8 مليار دينار ليبي في نهاية الربع الأول من 2026. ويوفر مركز رأس المال منصة لتعزيز الحوكمة، وتطوير بنية المخاطر، والاستثمار في التكنولوجيا، وتحسين الميزانية العمومية بصورة منضبطة.

الشكل 1

واصل حجم القطاع توسعه خلال الربع الأول من 2026

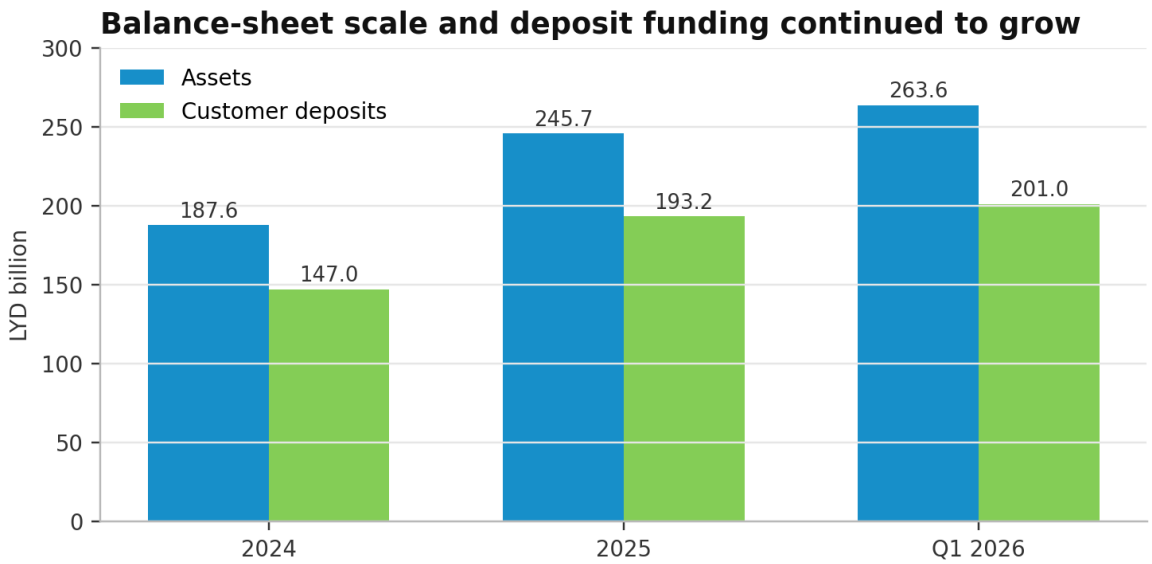

المصدر: المؤشرات المصرفية السنوية لعام 2025 ومؤشرات الربع الأول 2026 الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي؛ تحليل فين كويست.

2. حجم القطاع وعمق التمويل والقدرة على توفير السيولة

تتمثل أقوى إشارة في الربع الأول في الجمع بين نمو الميزانية العمومية وعمق التمويل بالودائع. فقد أضاف القطاع نحو 17.9 مليار دينار ليبي إلى الأصول خلال الربع، فيما ارتفعت ودائع العملاء بنحو 7.8 مليار دينار ليبي. ولا يتعلق الأمر بالحجم فقط، بل بالقدرة التشغيلية أيضاً. فالمصارف تمتلك قاعدة تمويل أكبر، وسيولة مؤسسية أعلى، ومساحة أوسع لتحديث أطر الخزانة وتوظيف الائتمان.

ينبغي تفسير المستوى المرتفع للأرصدة لدى مصرف ليبيا المركزي والمصارف الأخرى بصورة بناءة، ولكن ليس بصورة سلبية أو ساكنة. فهو يمنح القطاع هامش سيولة جوهرياً، ويوفر منصة لإدارة أكثر انضباطاً للأصول والخصوم. وتتمثل الخطوة التالية في تحويل جزء من ميزة السيولة هذه إلى أصول منضبطة ومعدلة بالمخاطر، من خلال سياسات ائتمانية أفضل، وتقسيم أكثر دقة للمقترضين، وحوكمة أكثر رسمية للخزانة.

ومن الدلالات الإدارية المهمة ألا تتعامل المصارف التجارية مع السيولة باعتبارها مجرد هامش احترازي، بل ينبغي أن تصبح مورداً استراتيجياً يخضع لانضباط لجنة الأصول والخصوم، واختبارات ضغط السيولة، وتحليلات سلوك الودائع، وربحية المنتجات، وسياسات استثمار واضحة. من شأن ذلك أن يمكّن المصارف من الحفاظ على المتانة مع تحسين تنويع الدخل وملاءمة الخدمات للعملاء.

الشكل 2

تتيح قوة السيولة مجالاً للتوظيف المنضبط

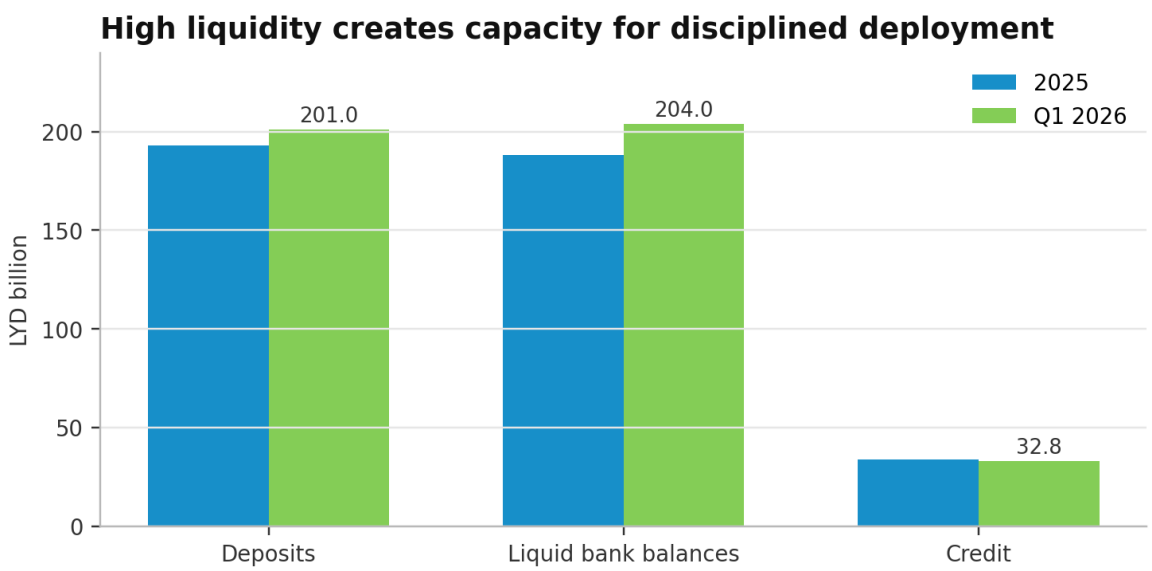

المصدر: المؤشرات المصرفية السنوية لعام 2025 ومؤشرات الربع الأول 2026 الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي؛ تحليل فين كويست.

3. الربحية والانضباط في التكاليف والقدرة على إعادة الاستثمار

تمثل ربحية الربع الأول من 2026 إشارة إيجابية قوية. فقد بلغ صافي الربح الإجمالي نحو 1.5 مليار دينار ليبي، مقارنة بنحو 549 مليون دينار ليبي في الربع الأول من 2025. وارتفع إجمالي الدخل إلى نحو 2.3 مليار دينار ليبي، فيما ظلت المصروفات مستقرة إجمالاً عند نحو 748 مليون دينار ليبي، ويشير ذلك إلى رافعة تشغيلية واضحة إذ نمت الإيرادات بوتيرة أسرع من قاعدة التكاليف.

يكتسب هذا الزخم في الأرباح أهمية لأنه يخلق قدرة تمويل داخلية لإعادة الاستثمار المؤسسي ويمكن للمصارف استغلال هذه النافذة الربحية لتعزيز الأنظمة المصرفية الأساسية، وإجراءات انضمام العملاء، والقنوات الرقمية، والأمن السيبراني، ومراقبة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأتمتة المطابقات، وتحليلات الائتمان، والمعلومات الإدارية. ينبغي للقطاع أن ينظر إلى الربحية باعتبارها عاملاً ممكناً للتحديث، وليس مجرد نتيجة مالية قصيرة الأجل.

دلالة نموذج التشغيل واضحة: تستطيع المصارف التي تتمتع بانضباط أقوى في التكاليف ووضوح أفضل للإيرادات التحرك بسرعة أكبر في مسار التحول، إلا أن التحول ينبغي أن يتم على مراحل - ويجب أن تركز الموجة الأولى الأعلى قيمة على بنية الضوابط، وجودة البيانات، والمطابقات، وانضباط سير العمل الائتماني، والتقارير الرقابية، واستقرار الخدمات الرقمية قبل التوسع الأوسع في المنتجات.

الشكل 3

تجاوز نمو الإيرادات نمو التكاليف في الربع الأول من 2026

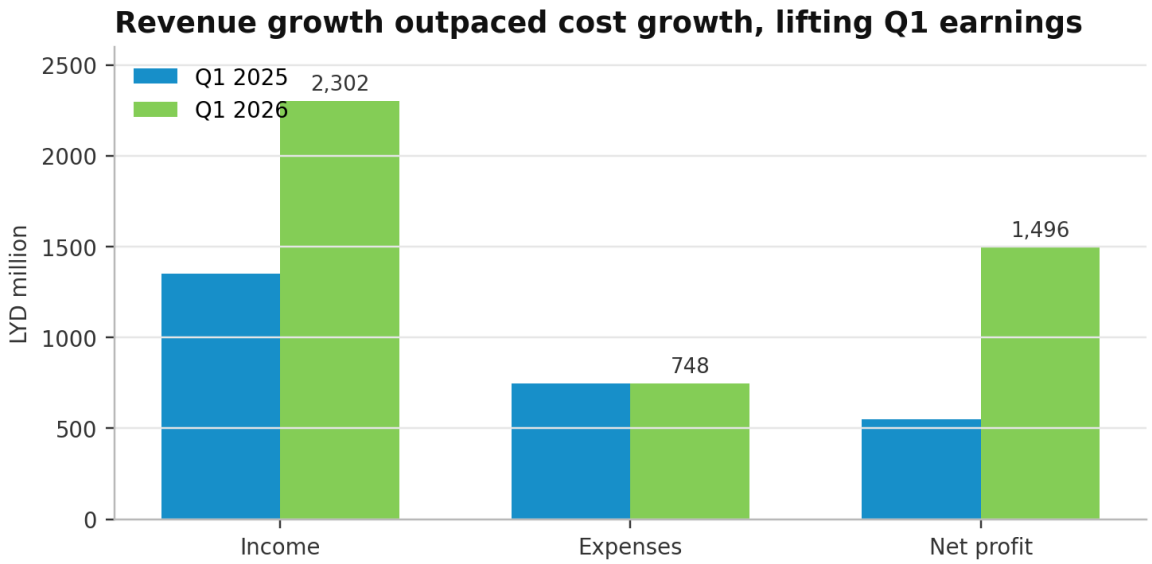

المصدر: مؤشرات الربع الأول 2026 الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي؛ تحليل فين كويست.

4. توظيف الائتمان والانضباط في جودة الأصول

لا يزال الائتمان أكبر فرصة استراتيجية للنمو فقد بلغ إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية نحو 32.8 مليار دينار ليبي في نهاية الربع الأول من 2026، مقارنة بودائع عملاء بلغت نحو 201.0 مليار دينار ليبي، وأصول إجمالية بلغت نحو 263.6 مليار دينار ليبي. ويشير ذلك إلى قدرة كبيرة على التوسع الانتقائي، شريطة أن يعزز القطاع الاكتتاب الائتماني، وحوكمة الضمانات، ومراقبة المقترضين، ومؤشرات الإنذار المبكر.

لا تعني القراءة البناءة أن تسرّع المصارف الإقراض دون ضوابط بل تعني أن القطاع يستطيع توسيع الائتمان المنتج حيث يدعم نموذج التشغيل اختيار المخاطر، وانضباط التسعير، ومراقبة المحفظة، والقدرة على الاسترداد. قد تشمل المجالات ذات الأولوية تمويل التجارة، والخدمات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمنتجات المصرفية للأفراد المرتبطة بالرواتب، وتمويل التجار، وتمويل سلاسل الإمداد، ومنتجات التمويل الإسلامي المصممة بعناية.

تعزز مؤشرات جودة الأصول الحاجة إلى تنفيذ منضبط ويُظهر تقرير مصرف ليبيا المركزي للربع الأول من 2026 أن القروض المتعثرة بلغت نحو 7.1 مليار دينار ليبي، أي ما يعادل 21.6% من إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية. ينبغي التعامل مع ذلك باعتباره أجندة لإدارة المحافظ، لا مجرد عنوان سلبي. يمكن للمصارف خلق قيمة من خلال تقسيم التعرضات القديمة، وتعزيز التحصيل، وتحسين مستندات الضمانات، وتنظيف الحسابات الراكدة، وإدماج لوحات متابعة المحافظ في منتديات اتخاذ القرار التنفيذي.

الشكل 4

ظل رأس المال داعماً، مع بقاء انضباط المحفظة محورياً

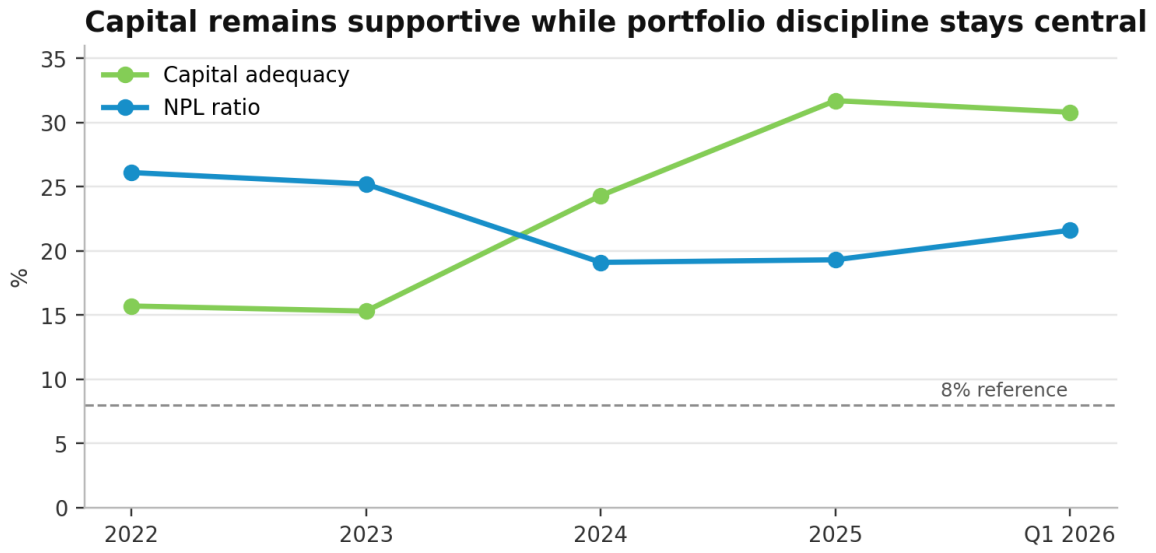

المصدر: مؤشرات السلامة المالية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، 2022–الربع الأول 2026؛ تحليل فين كويست.

5. هيكل السوق والشفافية والجاهزية للتصنيف الائتماني

لا يزال القطاع المصرفي الليبي مركزاً، إلا أن الربع الأول من 2026 يُظهر اتساعاً تدريجياً في توزيع الأصول والودائع. فقد استحوذت أكبر خمسة مصارف على نحو 64.3% من إجمالي أصول القطاع و66.6% من ودائع العملاء في نهاية الربع الأول من 2026، وهما نسبتان أقل من مستوياتهما في نهاية 2025. ولا يزال تركز الائتمان مرتفعاً لدى المؤسسات الكبرى، بما يعكس علاقات المقترضين الراسخة، وقدرات الاكتتاب، وهياكل الميزانيات التاريخية.

يقدم ظهور التصنيفات الائتمانية العلنية نقطة مرجعية جديدة لشفافية السوق وقابلية المقارنة المؤسسية. وينبغي للمصارف أن تتعامل مع نشاط التصنيف باعتباره أجندة للجاهزية السوقية، وليس تقييماً خارجياً لمرة واحدة. وتتطلب الجاهزية للتصنيف تقارير مالية مدققة أقوى، وتخطيطاً لرأس المال، وصياغة واضحة لشهية المخاطر، ووثائق متينة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأدلة حوكمة، وتقارير إدارية، وانضباطاً في الإفصاح.

يمثل ذلك أجندة مباشرة لمجالس الإدارة والقيادات التنفيذية - فالشفافية الأقوى تدعم مناقشات علاقات المراسلة المصرفية، وثقة المستثمرين، والتواصل مع المساهمين، وعلاقات تمويل التجارة، والتطور المستقبلي لأسواق رأس المال. ستكون المصارف التجارية التي تستعد مبكراً في وضع أفضل مع ازدياد التدقيق في السوق.

الشكل 5

لا يزال تركز أكبر خمسة مصارف جوهرياً، مع اتساع توزيع الأصول والودائع

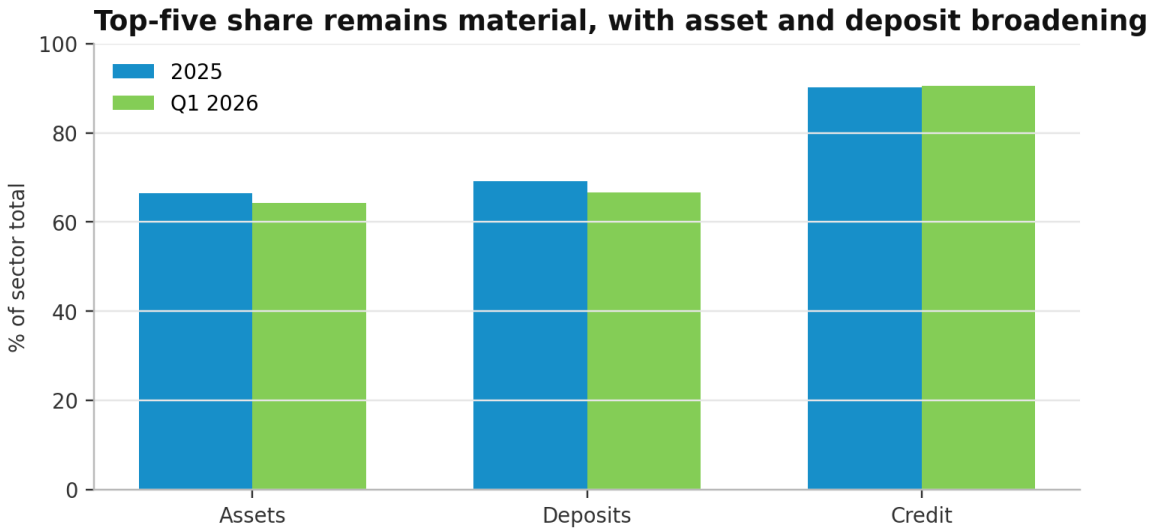

المصدر: المؤشرات المصرفية السنوية لعام 2025 ومؤشرات الربع الأول 2026 الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي؛ تحليل فين كويست.

6. رؤية فين كويست: أولويات المصارف لعام 2026

- **تحويل السيولة إلى نمو منتج ومنضبط**

ينبغي للمصارف تطوير أطر عملية لنمو الائتمان، والاستثمار في الخزانة، وربحية المنتجات، وتحسين الميزانية العمومية. ويتطلب ذلك حوكمة أقوى للجنة الأصول والخصوم (ALCO)، وانضباطاً أكبر في لجان الائتمان، ولوحات متابعة للمحفظة، ومقاييس للعائد المعدل بالمخاطر.

- **تعزيز نماذج التشغيل الائتماني**

ينبغي دعم التوسع الائتماني باكتتاب قوي، وحوكمة للضمانات، ومراقبة للمقترضين، وحدود قطاعية، ومؤشرات إنذار مبكر، وانضباط في التحصيل، وبروتوكولات لإعادة الهيكلة، وحوكمة لعمليات الاسترداد.

- **بناء الجاهزية للتصنيف وانضباط الإفصاح**

ينبغي للمصارف إعداد ملفات تصنيف منظمة، وبيانات شهية مخاطر معتمدة من مجالس الإدارة، وخطط لرأس المال، وحزم مالية مدققة، ووثائق لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولوحات تقارير إدارية أعلى جودة.

- **تسريع تحديث الخدمات المصرفية الرقمية والمدفوعات**

ينبغي أن تشمل المرحلة التالية الانضمام الرقمي للعملاء، والمدفوعات الآمنة، وتكامل المحافظ الإلكترونية، وخدمات التجار، وأتمتة المطابقات، ومراقبة الاحتيال، وتحليلات العملاء.

- **تاسيس ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والضوابط التشغيلية**

ينبغي التعامل مع الامتثال باعتباره عاملاً ممكناً و مسهل للمعاملات، فمن شأن تعزيز مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفحص العقوبات، ومراقبة المعاملات، وضوابط الاعتمادات المستندية، وإجراءات اعرف عميلك والعناية الواجبة بالعملاء، أن يدعم ثقة السوق والعلاقات الخارجية.

7. آفاق الفترة من الربع الثاني إلى الربع الرابع 2026

تدعم مؤشرات الربع الأول من 2026 نظرة بناءة لبقية عام 2026، ويتمتع القطاع بأربع نقاط قوة مهمة: السيولة، ورأس المال، والربحية، وحجم الودائع. وتوفر هذه المقومات أساساً قوياً للتحديث المؤسسي والتوسع المنضبط.

ينبغي أن يتمثل التحول الاستراتيجي الأهم خلال ما تبقى من 2026 في الانتقال من تراكم الميزانية العمومية إلى تحسينها. ويمكن للمصارف التركيز على تحويل السيولة إلى أصول منتجة، وتحويل الربحية إلى قدرة على إعادة الاستثمار، وتحويل الامتثال الرقابي إلى ثقة خارجية أقوى.

منظور فين كويست: يمتلك القطاع المصرفي الليبي السيولة ورأس المال والربحية والزخم المؤسسي اللازم لدعم نظام مالي أقوى وأكثر شفافية. وتتمثل الفرصة الآن في ترجمة هذه القوة إلى نمو منضبط، وحوكمة أفضل، وتحديث مصرفي مستدام.

8. سياق التشغيل في ليبيا

ينبغي تقييم قوة سيولة القطاع ونمو الودائع ومركزه الرأسمالي ضمن البيئة السياسية والمالية والاقتصادية الأوسع في ليبيا. وخلال فترة التقرير للربع الأول من 2026، ظلت البلاد منقسمة بحكم الواقع بين سلطات حاكمة متنافسة في الشرق والغرب، في حين أدى غياب موازنة وطنية موحدة والاعتماد على ترتيبات إنفاق عام مجزأة ومؤقتة إلى تقليل القدرة على التنبؤ المالي وتعقيد التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.

ينبغي النظر إلى هذه الظروف إلى جانب الدور الكبير للإنفاق العام في النشاط الاقتصادي، والمساهمة التي لا تزال في طور التطور للطلب الائتماني من القطاع الخاص، ومحدودية عمق أسواق رأس المال المحلية، وتطور قنوات انتقال السياسة النقدية، واستمرار أهمية المعاملات النقدية خارج النظام المصرفي الرسمي. ويمكن لهذه العوامل مجتمعة أن تؤثر في توقيت المدفوعات العامة وتوزيعها، والطلب على النقد الأجنبي، وتدفقات السيولة في القطاع المصرفي، والأوضاع الائتمانية، وقدرة المؤسسات المالية على تنفيذ تخطيط متوسط الأجل بصورة متسقة.

عقب انتهاء فترة التقرير، أي الربع الأول من عام 2026، شكّل اعتماد دولة ليبيا في 11 أبريل 2026 لأول ميزانية موحّدة منذ أكثر من ثلاثة عشر عاماً خطوة مهمة نحو الحد من الانقسام المالي وتعزيز التنسيق في إدارة السياسة المالية. ومع ذلك، فإن استمرار وجود هياكل سلطة متنافسة في شرق البلاد وغربها يعني أن الانضباط في التنفيذ، وشفافية الإنفاق، واستدامة التنسيق المؤسسي ستظل من الاعتبارات الرئيسية المؤثرة في القطاع المصرفي.

لا تقلل هذه الظروف السوقية من أهمية المؤشرات المالية الإيجابية للقطاع، بل إنها تعزز أهمية توظيف السيولة بصورة منضبطة، والتوسع الانتقائي في الائتمان، وتقوية إدارة الأصول والخصوم، واعتماد المدفوعات الرقمية، وتحسين حوكمة المخاطر، وتعميق الوساطة المالية باعتبارها أولويات مركزية لتحديث القطاع المصرفي.

9. المصادر وملاحظة الاستخدام

أعدت فين كويست للاستشارات هذا التقرير بالاعتماد على مواد مرجعية سوقية متاحة للعامة ومواد مرجعية تم توفيرها، وتم تقريب الأرقام لتسهيل القراءة التحليلية، وينبغي مطابقتها مع تقارير مصرف ليبيا المركزي الأصلية قبل النشر الخارجي، أو التقديم الرقابي، أو استخدامها في أعمال استشارية خاصة بالعملاء. والتقارير التي أُعتمد عليها كما يلي:

- مصرف ليبيا المركزي، أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف، الربع الأول 2026.
- مصرف ليبيا المركزي، أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف، 2025.
- مصرف ليبيا المركزي، الميزانية المجمعة للمصارف التجارية، 2004–أبريل 2026.
- مصرف ليبيا المركزي، الاحتياطي المطلوب للمصارف التجارية، 2004–أبريل 2026.
- مصرف ليبيا المركزي، أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي، 2004–أبريل 2026.
- بيانات كفاية رأس المال للمصارف التجارية، 2004–2025.
- سجل التصنيفات العلني SANAD/SCRA، بوصفه مرجعاً سوقياً لظهور التصنيفات والشفافية.

صُمم هذا المستند كتقرير و رؤية تحليلية للقطاع المصرفي الليبي ولا يمثل تدقيقاً قانونياً، أو تصنيفاً ائتمانياً، أو رأياً قانونياً أو ضريبياً، أو إفصاحاً رقابياً، أو توصية استثمارية. وينبغي تكييفه ومراجعته قبل نشره خارجياً أو توزيعه على العملاء أو المصارف أو الجهات الرقابية أو المستثمرين أو وسائل الإعلام.